تقرير البورصة اليومي

استمرار التراجع الجماعي لمؤشرات السوق بسبب عمليات جني الأرباح

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي لمؤشراته على وقع عمليات بيع استمرت لليوم الثاني واستهدفت أسهما قيادية ورخيصة في قطاعات متنوعة، وذلك بهدف جني الأرباح من الأسهم التي شهدت زيادات سعرية ملحوظة في الجلسات الأخيرة.

وقد سيطر اللون الأحمر على مجريات حركة التداول بشكل واضح منذ بداية الجلسة حتى نهايتها، لينهي المؤشر السعري الجلسة محققا خسائر بمقدار 67,8 نقطة هوى على اثرها الى مستوى 8150 نقطة باستقراره عند مستوى 8154,1 نقطة بعد ان تخطى المؤشر مستوى 8250 نقطة خلال تعاملات الأسبوع، وتراجع أيضا المؤشر الوزني بمقدار 2,56 نقطة ليتراجع الى مستوى أقل من 470 نقطة باستقراره بعد الاقفال عند 469,3 نقطة، اما كويت 15 فتراجع بشكل كبير وذلك بمقدار 6,05 نقاط ليستقر عند مستوى 1095,3 نقطة جراء عمليات بيع ملحوظة لعدد من الأسهم التي يتكون منها المؤشر خاصة في قطاع البنوك.

وظهر منذ بداية التعاملات ان السوق يتجه للانخفاض بشكل واضح على اثر أوامر لبيع عدد من الأسهم الرخيصة في كثير من القطاعات، مما أشار الى ان الجلسة ستشهد استمرار العمليات البيعية في إطار تصحيح جزئي، وكان أكثر الأسهم التي تعرضت للبيع هي الأسهم الأكثر نشاطا في الجلسات الأخيرة ومنها على سبيل المثال أسهم مجموعة ايفا وبعض الشركات التابعة لها كالديرة والدولية للتمويل والمنتجعات، وكذلك اسهم مجموعة الخرافي التي تراجع منها الاستثمارات والساحل والكابلات والسفن، بالإضافة الى سهم زين.

وتراجعت اسهم فردية في قطاعات متنوعة منها نور والسورية والمغاربية والعربية العقارية والمستثمرون ومزايا وسنام وأبيار ومدينة الأعمال ومنازل ورمال وبوبيان الدولية القابضة وصفاة للطاقة وهي من أكثر الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية في آخر الجلسات، وكان منطقيا ان تشهد تصريفا لجني الأرباح، وفي المقابل كانت هناك أسهم رخيصة أخرى مستهدفة من قبل المتداولين منذ بداية وخلال الجلسة، ومنها تمويل الخليج الذي شهد تداولات قياسية تزيد على 20٪ من إجمالي الأسهم المتداولة وحقق السهم مكاسب بمقدار 4 وحدات سعرية.

ومن المتوقع ان يواصل السوق نشاطه الايجابي خلال الفترة المقبلة، خاصة ان هناك أسهما كانت متراجعة بالحد الأدنى، وشهدت عمليات دخول في الثواني الأخيرة لأهداف مضاربية.

وشهدت لحظات الاقفال تحولات ملحوظة في مسارات مؤشرات السوق، حيث زادت خسائر مؤشر كويت 15، وفي المقابل تقلصت خسائر المؤشر السعري.

ولوحظ في جلسة أمس انخفاض القيمة النقدية بنسبة 25,8٪ وذلك نتيجة ضعف عمليات التداول على مستوى الأسهم الكبيرة واستمرار التركيز على الأسهم الرخيصة التي استحوذت على أغلب القيمة أمس.

عملية التصحيح مستمرة لثاني جلسة على التوالي (اسامة ابوعطية)

مؤشرات السوق

تراجع المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 67,8 نقطة ليتراجع المؤشر الى مستوى 8154,1 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,56 نقطة ليصل الى مستوى 469,3 نقطة، اما مؤشر كويت 15 فتراجع بمقدار 6,05 نقاط ليتراجع المؤشر الى مستوى 1095,3 نقطة.

وبلغ اجمالي التداول 1,273 مليار سهم نفذت من خلال 16,591 صفقة بقيمة نقدية بلغت 92,9 مليون دينار، وتراجع أداء متغيرات السوق بشكل لافت، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 20,9٪ كما انخفضت الصفقات بنسبة 22,6٪ فيما انخفضت قيمة التداول بنسبة 25,8٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 38,2 مليون دينار تشكل نحو 41,2٪ من إجمالي قيمة التداول، واستحوذت اسهم 5 شركات على 62,1٪ من اجمالي كميات التداول، تصدرها سهم الميادين من خلال تداول 283,3 مليون سهم تشكل 22,2٪ من اجمالي كميات التداول.

وتراجع أداء مؤشرات 8 قطاعات أمس بنسب متفاوتة هي النفط والغاز والسلع الاستهلاكية والاتصالات والبنوك والتأمين والعقار والخدمات المالية والتكنولوجيا، فيما ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات هي المواد الأساسية والصناعية والخدمات الاستهلاكية.

● شريف حمدي

في الصدارة

ارتفعت أسهم 52 شركة أمس، منها 4 شركات بالحد الأعلى رغم استمرار عمليات البيع للجلسة الثانية على التوالي، وجاء في صدارة الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية سهم شركة الامتيازات بنسبة 8,3٪، وتصدر سهم تمويل الخليج النشاط من حيث القيمة المتداولة بنسبة استحواذ بلغت 14٪ حيث بلغ إجمالي قيمة تداولات أسهم 13,09 مليون دينار وهي قيمة كبيرة لم يشهدها السهم منذ فترة طويلة، وحقق السهم على وقع هذا النشاط ارتفاعا بمقدار 4 فلوس ليستقر لأول مرة منذ فترة طويلة فوق مستوى 50 فلسا بإقفاله عند مستوى 52 فلسا. وشهد سهم الميادين تداولات قياسية بلغت كمياتها 283,3 مليون سهم تشكل 22,2٪ من اجمالي كميات التداول وهي تعادل 25٪ من اجمالي الأسهم المصدرة لبيت التمويل الخليجي.

أسواق الخليج

جنحت أغلب مؤشرات السوق المال الخليجية الى الانخفاض في جلسات تعاملات أمس، حيث ارتفع مؤشر السوق السعودي بنسبة 0,11٪ وارتفع سوق البحرين بواقع 0,13٪. وفي المقابل تراجعت مؤشرات باقي الأسواق، حيث تراجع سوق الكويت المالي بنسبة 0,82٪ وسوق دبي بنسبة 0,76٪ وسوق أبوظبي بنسبة 1,2٪ كما تراجع مؤشر سوق قطر بنسبة 0,41٪ وتراجع سوق مسقط بنسبة 0,21٪.

استهداف أسهم متراجعة بالحد الأدنى

شهدت جلسة أمس عمليات دخول من قبل بعض المحافظ الاستثمارية على عدد من الأسهم التي كانت متراجعة طيلة فترات التداول بالحد الأدنى، وهو ما يعني ان هناك من لديه الجرأة في شراء مثل هذه النوعية من الأسهم بهدف الاستفادة منها خلال الجلسات المقبلة، ومن أكثر الأسهم التي تم الدخول عليها في الثواني الأخيرة بشكل عام الآثمار وتمويل الخليج وأسمنت الخليج والميادين وبتروغلف وأبيار والتجارة والعربية العقارية والمنتجعات، وهو ما كان له أثر واضح في تقليص خسائر المؤشر السعري من أكثر من 75 نقطة قبل المزاد الى 67 نقطة عند الاقفال.

أرقام ومؤشرات

67.8
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,83٪ وتراجع الوزني بنسبة 0,54٪ وتراجع كويت 15 بنسبة 0,55٪.

1.273
مليار سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 92,9 مليون دينار.

38.2
مليون دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات تشكل نحو 41,2٪ من اجمالي قيمة التداول.

8
قطاعات تراجعت مؤشراتها وتصدرها التكنولوجيا بواقع 39,1 نقطة، و3 قطاعات ارتفعت مؤشراتها تصدرها الصناعية بواقع 3,8 نقاط.

أكبر سلسلة لمستشفيات العيون
«الوطني للاستثمار» تتخارج بنجاح من «دنيا غوز» في تركيا

أعلنت شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital) عن نجاح صندوق الملكية الخاصة الأول (NBK Capital 1 Equity Partners Fund) التابع لها في التخارج من ملكيته في شركة دنيا غوز، أكبر سلسلة لمستشفيات العيون في تركيا، إلى المساهم المؤسس للشركة.

ويعد هذا التخارج إنجازا جديدا لصندوق الملكية الخاصة الأول (NBK Capital Equity 1 Partners Fund) التابع لشركة الوطني للاستثمار، والذي يركز على الاستثمار وحصد فرص النمو والتوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد استثمرت شركة الوطني للاستثمار من خلال الصندوق في دنيا غوز في العام 2010، وتمكنت خلال فترة الاستثمار من تحسين المركز المالي والتركيز الاستراتيجي بالإضافة إلى تعزيز مبادئ الحوكمة للشركة. كما أتاحت هذه الجهود لشركة دنيا غوز تحقيق أهداف النمو على المدى البعيد بالتوسع من ست مستشفيات في أربع مدن إلى أحد عشر مستشفى في ثماني مدن.

بالإضافة إلى ذلك، دخلت الشركة أسواقا عالمية جديدة مع نجاح عملياتها في ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا.

أمجد أحمد

وقال المدير العام للاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار أمجد أحمد «نحن مستمرون في تعزيز قيمة الشركات في محفظتنا ونسعى لتحقيق إنجازات في الوقت المناسب بغية تقديم عوائد مجزية للمستثمرين. إن استراتيجيتنا للاستثمار في الشركات ذات الحجم المتوسط والتي تتمتع بفرص للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تواصل تحقيق نتائج إيجابية». ويدار صندوق الملكية الخاصة من قبل شركة الوطني للاستثمار كجزء من قسم الاستثمارات البديلة ويبلغ رأسمال الصندوق 250 مليون دولار ويستهدف الفرص الاستثمارية وتحقيق النمو والانتشار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج العربي على وجه التحديد.

وتقوم إدارة الصندوق بتنفيذ نهج الاستثمار النشط لخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل عن طريق التركيز على تطوير الأسس المالية، والتشغيلية، والتحسينات الإستراتيجية ومبادئ الحوكمة.

قال إن الشركة تسعى للاستفادة من تنوع الخدمات المقدمة
الغربللي: ارتفاع إيرادات «الصفاة للطاقة» إلى 18,6 مليون دينار بنهاية 2012

جانب من عمومية الصفاة للطاقة (هاني عبدالله)

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الصفاة للطاقة عبدالعزيز الغربللي ان الشركة تسعى جاهدة للاستفادة من تنوع الخدمات التي تقدمها شركاتها التابعة في مجال الخدمات المساندة للأعمال النفطية وحفر الآبار لتعزيز وتوسيع أنشطتها في الدول الموجودة فيها حاليا بحيث تجمع بين خدماتها لتحقيق أعلى ربحية ممكنة من المشاريع الحالية والمستقبلية بما يساهم في تحقيق أعلى درجات التكامل بين شركات المجموعة.

وأوضح الغربللي في كلمته التي ألقاها بالنيابة عن رئيس مجلس الإدارة خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 51,5٪ أن البيانات المالية المجمعة للشركة تظهر ارتفاع الإيرادات من 11,6 مليون دينار في العام 2011 إلى 18,6 مليون بزيادة قدرها 60٪عن العام 2011 وذلك نظرا لعودة شركة الحفر الوطنية للعمل مطلع العام 2012.

وبين أن الشركة استطاعت نتيجة لاستمرار النهج الذي بدأته في العام 2011 من رسم سياساتها وخططها للعام 2012 بما يمكن الشركة من توفير السيولة اللازمة لتغطية تكاليف المشاريع الجارية وتأمين السيولة النقدية اللازمة لشراء معدات وأجهزة جديدة مما سيسهم في تخفيض تكاليف التشغيل تبعا للاستغناء عن خيار تأجير المعدات وذلك على الرغم من تشدد البنوك في منح القروض.

ولفت الغربللي إلى أن الشركة قامت بسداد كامل قيمة قرض البنك التجاري البالغ 550 ألف دينار خلال العام 2012، كما سددت 1,35 مليون دينار من قيمة الوكالة الدائنة لتنحصر ديون الشركة في وكالة دائنة بقيمة 1,52 مليون دينار، ويظهر ذلك من خلال انخفاض مطلوبات الشركة المتداولة وإجمالي المطلوبات من 9,3 ملايين دينار في العام 2011 إلى 6,9 ملايين دينار في 2012.

واستعرض الغربللي ابرز التطورات في الشركات التابعة خلال العام 2012 وقال : بالنسبة لشركة الحفر الوطنية (NDC) فقد باشرت الشركة نشاطها بشكل تدريجي مطلع العام 2012، وقد انعكس ذلك ايجابيا على نتائج الشركة المالية في العام 2012، حيث بلغت إيرادات التشغيل 26,2 مليون دولار مقارنة بـ 7,7 ملايين دولار في العام 2011 ومجمل الربح 13,3 مليون دولار مقارنة بـ 1,9 مليون في العام 2011، فيما حققت الشركة صافي أرباح قدرها 10,6 ملايين دولار مقارنة بـ 780 ألف دولار في العام 2011 وتأمل الشركة في المستقبل القريب عند عودة الشركة للعمل بكامل طاقتها بالحفارات الخمسة بأن تحقق نتائج مماثلة لتلك المحققة في العام 2010، حيث بلغت مبيعات الشركة 34,7 مليون دولار وصافي الربح 16,9 مليون دولار، وهذا الأمر مرتبط بشكل أساسي باستقرار وتحسن الوضع الأمني والسياسي في ليبيا.

وقال ان الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية تعمل في السوق العراقي وتسعى الشركة جاهدة لتحقيق تواجد لها في دول أخرى، مشيرا إلى ان إحدى المؤشرات الايجابية المبشرة كانت توقيع الشركة لعقد مع شركة نفط الكويت مطلع العام 2013 والذي يتوقع ان يكون مبادرة جيدة لاستثمار وتأسيس علاقة وطيدة في السوق النفطي المحلي كونها من الشركات الوطنية الرائدة في مجال تقديم خدمات فحص وجس الآبار النفطية.

وبالنسبة لشركة تصنيع معدات البترول أشار الغربللي إلى أن الشركة قامت بالتخارج من استثمارها البالغ 49٪ في شركة اكسيان جويل ـ الصين بمبلغ 6,8 ملايين دولار، محققة ربحا قدره 1,4 مليون دولار، وسوف يتم استخدام جزء من النقد المحصل من عملية البيع لتمويل شراء معدات للشركات التابعة تبعا لأفضلية وجدوى الفرص المتاحة.

وأضاف بالنسبة للشركة الشرقية للخدمات الصناعية والبترولية القابضة ـ البحرين وتبعا لاستمرار الصعوبات الاقتصادية في مملكة البحرين الشقيقة تدرس الشركة حاليا أفضل الخيارات القائمة بين التصفية أو البيع. هذا وقد وافقت الجمعية العمومية للشركة على كل بنود جدول الأعمال وأقرت عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نفس السنة وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة.

«الاستثمارات الوطنية»: احتمالية حدوث تصحيح بالسوق لإعادة ترتيب الأوراق استعداداً للانطلاق في مراحل جديدة

ذكر تقرير شركة «الاستثمارات الوطنية» ان مؤشر NIC50 أقفل بنهاية تداول الأسبوع الماضي على مستوى 5,142,9 نقطة بارتفاع قدره 44,7 نقطة وما نسبته 0,9٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 5,098,2 نقطة، وارتفاع قدره 449,9 نقطة وما نسبته 9,6٪ نقطة عن نهاية عام 2012، وقد استحوذت أسهم المؤشر على نسبة 65,7٪ من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الأسبوع الماضي ونسبة 69,5٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي.

وأقفل المؤشر السعري للسوق عند مستوى عند مستوى 8,154,2 نقطة بارتفاع قدره 252,0 نقطة وما نسبته 3,2٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 7,902,2 نقطة، وارتفاع قدره 2,219,9 نقطة وما نسبته 37,4.٪ نقطة عن نهاية عام 2012.

وقال التقرير ان المؤشر الوزني للسوق فقد أقفل عند مستوى 469,4 نقطة بارتفاع قدره 5,6 نقاط وما نسبته 1,2٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 463,8 نقطة، وارتفاع قدره 51,7 نقطة وما نسبته 12,4.٪ نقطة عن نهاية عام 2012، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,095,3 نقطة بارتفاع قدره 8,7 نقاط وما نسبته 0,8٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 1,086,6 نقطة، وارتفاع قدره 86,2 نقطة وما نسبته 8,5٪ نقطة عن نهاية عام 2012.

واشار التقرير الى انه خلال تداولات الأسبوع الماضي ارتفع مؤشر المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 15٪ و15,3٪ و28,0٪ على التوالي، ومن أصل الـ196 شركة مدرجة بالسوق تم تداول أسهم 165 شركة بنسبة 84,2٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 93 شركة بنسبة 56,4٪ فيما انخفضت أسعار أسهم 49 شركة بنسبة 29,7٪ واستقرت أسعار أسهم 23 شركة بنسبة 13,9٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 31 شركة بنسبة 15,8٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي، علما بأن عدد الشركات الموقوفة عن التداول 19 شركة بنسبة 9,7٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

وبيّن انه بنهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 31,419,5 مليون دينار بارتفاع قدره 347,8 مليون دينار وما نسبته 1,1٪ مقارنة بنهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 31,071,7 مليون دينار وارتفاع قدره 2,642,3 مليون دينار وما نسبته 9,2٪ عن نهاية عام 2012.

وحول الأداء العام للسوق، قال التقرير انه حدث مميز حينما قادت التداولات القياسية على مختلف قطاعات السوق المؤشر السعري لكسر حاجز الـ8000 نقطة للمرة الاولى منذ فترة طويلة اذ استمر السوق في ارتفاع قيم تداوله حتى ان المعدل اليومي لقيم التداول شهد ارتفاعا بلغ 28٪ بمعدل تداول بلغ 111 مليون دينار في اليوم، ما ساهم في دعم السوق لثلاثة ايام متواصلة بداية الاسبوع ليحقق مكاسب تجاوزت الـ300 نقطة متخطيا حاجز الـ 8,220 نقطة، ولفت التقرير الى انه وعلى الرغم من نزول المؤشر السعري في آخر يومي تداول واقفال السوق على 8,154 نقطة الا ان قيم التداول استمرت في تخطي حاجز الـ 100 مليون مدعومة بتداولات على مختلف القطاعات، واللافت للنظر خلال الاسبوع الماضي هو عودة النشاط لتداولات سوق الآجل حيث ارتفعت قيم التداول بنسبة 38,8٪ مما يعكس عودة النشاط لهذا القطاع من السوق.

وذكر التقرير انه على نفس الصعيد فقد استمر ارتفاع القيم السوقية للاسهم المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية حيث سجلت نهاية الاسبوع ارتفاعا بلغ 1,1٪ لتصل القيم السوقية لمجمل الشركات المدرجة لـ 31,419 مليار دينار، بزيادة بلغت 347,7 مليون دينار.

وقال التقرير، كنا قد ذكرنا في الاسبوع الماضي عن احتمالية حدوث بعض الجلسات التصحيحية التي من شأنها ان تعيد ترتيب الاوراق استعدادا للانطلاق في مراحل جديدة خلال الفترات المتوسطة القادمة، وهذا ما نراه صحيا للسوق لتكوين حالات من الدعم وتغطية للفجوات التي قد تسببها الارتفاعات المستمرة، واللافت للنظر هو سلوك جمهور المستثمرين الجديد خصوصا اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة الذين بدأوا نوعا ما في الاعتماد على التحليلات الفنية والمالية وهو ما يعكس تطور فكر جديد لدى المتعاملين والذي من شأنه ايضا ان يعود بالمنفعة على سوق الكويت للاوراق المالية على المدى الطويل.

القطاعات الأكثر نشاطا

وأوضح التقرير ان قطاع شركات العقار استمر بالمرتبة الأولى للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 190,9 مليون دينار بنسبة 34,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 2,380,0 مليون سهم بنسبة 36,5٪ موزعة على 32,928 صفقة بنسبة 34,8٪. كما استمر قطاع الخدمات المالية بالمرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 171,7 مليون دينار بنسبة 30,9٪ وذلك من خلال تداول 2,296,4 مليون سهم بنسبة 35,2٪ موزعة على 31,520 صفقة بنسبة 33,3٪.

واستمر قطاع الصناعية بالمرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 87,8 مليون دينار بنسبة 15,8٪ وذلك من خلال تداول 1,096,0 مليون سهم بنسبة 16,8٪ موزعة على 14,977 صفقة بنسبة 15,8٪.